

## الثورات العربية حل أزمة أم توليد أزمات

ورقة مقدمة للندوة العلمية التي اقامها قسم العلوم السياسية نيسان ٢٠١٤

د. طلال حامد خليل

تدل دراسة خبرات وتجارب الدول في إدارة المرحلة الانتقالية فيما بعد التغيير أو الثورة الى وجود منهجين أو نموذجين رئيسيين :-

النموذج الأول : ويتسم بالتغيير المؤسسي المتدرج في إطار النخبة الحاكمة ، إذ لا يحدث الانقطاع المؤسسي ولا التحول السريع لشكل نظام الحكم ولا تغيير مفاجئ لدستور الدولة ، وإنما يحدث التطور السياسي من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات التدريجية التي تتم على مدى زمني طويل ويرتبط بذلك اختلاط القيم الجديدة واتسام التفاعلات السياسية بأنماط التعاون والتنافس والصراع ، ليس بين الأحزاب المختلفة فحسب ، بل في داخل الأحزاب الكبيرة .

النموذج الثاني : ويتسم بالانقطاع المؤسسي وتغيير شامل للنخبة السياسية الحاكمة وسياساتها وسقوط كامل للنظام السياسي بنخبته السياسية وحزبه الحاكم ، إذ يؤدي تردي الأوضاع الاقتصادية ونمو الحركات الشعبية التي تدعو الى مزيد من الحرية والحقوق الاقتصادية والسياسية الى إسقاط النظام ووضع دستور جديد وتبني قوانين جديدة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وإجراء انتخابات تنافسية مما يسمح بوصول أحزاب المعارضة الى الحكم وتدشين مرحلة جديدة من التطور السياسي .

وتمثل الثورات العربية النموذج الثاني الذي سعى الى التغيير وبناء دولة ديمقراطية تتمكن من حل الأزمات التي عانت منها الأنظمة السياسية السابقة للثورات ، ولكن السؤال الذي يثار هنا هل ساهمت الثورات بحل الأزمة أم إنها ولدت أزمات ؟

ولكي نكون موضوعيين علينا الاعتراف بان الأنظمة السياسية التي تولدت من رحم الثورات وترشحت عنها ورثت تركة بالغة الثقل تجعل مهمتها بالغة العسر أشبه ما تكون خوض في بحر من الرمال المتحركة أو السير المترنح في حقل من الألغام المترامي الأطراف ، فهناك من الدول من تحتاج الى جهود هائلة لمعالجة الأوضاع المتردية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

ولكن هذا لا يعفينا من الإجابة على التساؤل المطروح ، لان ما ترشح من الثورات العربية لا يتضح بأنه أزمة قابلة للحل بضربة عصا سحرية وإنما يتطلب تشخيصه ، إذ لا يمكن أن ننكر الروح الايجابية التي وحدت كل أطراف الشعب في أيام الثورة التي تمكنت من اختراق ما لم يتصور بأنها قادرة على اختراقه ، هذه الروح الثورية وبمجرد أن حققت الهدف الذي كانت تتادي

به وهو إسقاط النظام حتى ولدت حالات من الانقسام المتضاد والمشحون بالروح الثورية مما يجعله خطرا على وحدة المجتمعات ، إذ بات الانقسام يؤثر في الرأي العام بثنائيات عدة من أهمها :-

#### ١ - ثنائية الفوضى والاستقرار :

وتعد هذه الثنائية الأم التي تتفرع منها وترتبط بها باقي خطوط الانقسام ، ولعل هذه الثنائية كانت السلاح الذي هددت به واوحت إليه الأنظمة السياسية السابقة للثورة التي كانت تبادل الحرية بالأمان ، فترتيبات الأمان التي كانت تتخذها الأنظمة السلطوية تعدها الثمن المقابل للحرية والديمقراطية ، وفي مرحلة ما بعد الثورة انقسم الشعب الى قطاعين : احدهما : يتعامل مع حالة عدم اليقين أو عدم الأمان الذي سببته الثورة ، والآخر : إما يتمسك بشبكة الأمان السابقة للثورة أو بأي بديل يطرح الوعد بتحقيق سريع واستعادة الأمان ، والاتان وجد كل منهما المكان الذي يعبر فيه عن رؤاه ، فالأول يتخذ من ميدان مصطفى محمود ، والثاني يتخذ من ميدان التحرير حتى بات واضحا أنها تعبر عن انقسام سياسي واضح الملامح وان أي تداخل بين المكانين بات يمهد الى أعمال عنف يذهب ضحيتها الكثير من مواطني الطرفين فضلا عن الخسائر الاقتصادية التي تتسبب عنه .

#### ٢ - ثنائية الفئوي - السياسي :

وهذه الثنائية وان كانت غير غريبة أو استثناء من قانون الثورات إلا انه بدا يشكل أزمة لشرعية الأنظمة السياسية التي ترشحت عن الثورة ، وهي أمام مطالب تندرج تحت مسمى الفئوية والتي تتضمن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية التي قامت بسببها الثورة ، أو مطالب سياسية وهدفها الأساس الحرية ، فهذا الخط بين الفئوي والسياسي من شأنه أن حمل المطالبة بهما لعبة سياسية تهدف الى عزل هذا الطرف أو ذلك مما أدى الى تجاذبات اتسمت بالعنف ولعل الخطورة في هذه الثنائية تكمن في استغلالهما للتسقيط السياسي ، خصوصا في وقت تعاني منه اقتصاديات الدول الى حالة من التراجع في معدلات النمو ، وعجز الأنظمة السياسية على تحقيق ما وعدت به مما يؤدي الى أزمة شرعية وتوزيع معا .

#### ٣ - ثنائية ثورة الشباب أم الشعب :

وهي وان لم تتعلق كسابقتها بالنزاع بين المجالين السياسي والاجتماعي للثورة ، فإنها تتصرف في مضمونها الى صراع مشابه حول أصحاب الثورة الحقيقيين والذين من حقهم الحديث باسم الثورة أو رسم مستقبلها ، والأكبر سنا الذي يرى عدم جاهزية الشباب لقيادة الدولة ، ومن ثم فهي تمس خطوط انقسام جيليه وسياسية وانقسامات حول سقف المطالب والطموحات التي كانت منتظرة من الثورة ، وهذه الانقسامية تتعدى مسألة الجيل والعمر وتغذي خطوط انقسام أخرى من ضمنها ثنائية الفوضى والاستقرار .

#### ٤ - ثنائية المدنية - الدينية :

هذه الثنائية ليست وليدة الثورات وإنما هي إعادة صياغة لسؤال تاريخي حول الهوية الوطنية والعلاقة بين الدين والدولة ، هذا السؤال الذي لم يظطر المجتمع من قبل للإجابة عليه في ظل الترتيبات القسرية والسلطوية داخل الجماعات والتيارات الدينية والعلمانية على السواء ، ولكن بعد الثورة باتت واضحة المعالم بسبب تمكن الإسلاميين من الوصول الى السلطة بحكم القواعد الشعبية التي أسستها في مراحل تاريخية تفوق بكثير تأسيس الأحزاب العلمانية ، وعلى الرغم من تأكيد الأحزاب الدينية حرصها على مدنية الدولة في المراحل الانتقالية الأولى إلا أنها سرعان ما أثبتت أنها ذاهبة الى مأسسة الدين ، أي إدخال الدين كعامل أساس في النظام السياسي ، واثرت على ظهور ثنائية قديمة جديدة هي ثنائية (إسلامي - مسيحي) التي أدت الى أعمال عنف في مصر بين المسيحيين والمسلمين الأمر الذي يندر بأزمة الاندماج والتي تؤثر على الوحدة الوطنية للدولة . كما أسهمت في تحديد النظام السياسي فقد آثرت هذه الثنائية على الخط الإسلامي نفسه بثنائية أخرى اصولي اسلامي فاذا اراد الحاكم ارضاء العلمانيين هبت الاتجاهات السلفية الاصولية ضده بانه يحرف الدين لقوى كافرة ، واذا ارضى الاسلاميين هبت حموع العلمانيين ضده بانه خرق لمدينة الثورة

ثنائية نعم - كلا :

شهد التصويت على الدستور مؤخرا بوتقة صهر لكافة الانقسامات السابقة في صورة استقطاب حاد تبلور في معركة عندما تماست خطوط الانقسامات بين الفوضى والاستقرار ، الديني والمدني ، الإسلامي - المسيحي ، الثوري الشعبي ، فقد كان الإعلان المبكر للإخوان المسلمين والسلفيين وبدرجة اقل حزب الوسط عن وقوفهم مع الدستور ، إذكاء للانقسام بين القوى الدينية والمدنية ، وبدأ اتهامات التزوير التي توضح عدم الثقة بين الشركاء الذين جمعهم ميدان التحرير بالأمس الى حد العنف والسعي لاحتلال القصر الرئاسي والبرلمان والتشديد المستمر في ميدان التحرير دون أن يحسب الخسائر التي تنجم عن هذا الفعل أو ذاك فباتت خطوط التماس قريبة وفرص الاصطدام اقرب وهذا ما تعيشه مصر هذه الأيام في جدلية مدنية الدستور وعلمانيته التي أرجعت ثنائية الفوضى الاستقرار من جديد وبدأ التشديد المليونى والتشديد المضاد ( التماس بين المؤيدين للدستور والمعارضين له أمام جامع القائد إبراهيم والتي راح ضحيتها ٦٠ شخص بين قتيل وجريح ) .

#### ٥ - ثنائية الحاكم والمحكوم :

الأحزاب الإسلامية التونسية والمصرية الحاكمة اليوم وجدت نفسها في مواجهة صعوبات قديمة وأخرى ناتجة عن واقع ثوري أنتج طريقة تفكير جديدة وأدوات تعبير لم تكن سائدة ورغبة في الحرية تم قمعها لعقود، واللحظة الراهنة كشفت عن تصدع في العلاقة بين المواطن والمعارضة من جهة وبين الحاكمين من جهة أخرى ، والأحداث الأخيرة (التجاذبات السياسية، التهم المتبادلة، العنف) التي وقعت في الدولتين كشفت عن مسافة فاصلة بين المجتمع والحاكم وهي مؤشر خطير يجب الوعي بتداعياته على مستقبل البلدين وذلك يتطلب حكمة وتعقلا وحوارا حقيقيا بعيدا عن الحسابات السياسية والوعي بأن الحكم ليس استحوادا على الدولة بمواطنيها ومواردها وإلا عدنا إلى الدرجة الصفر من الثورة، والواقع يكشف أن أخطر ما تركته السلطات السابقة هو عقلية تكاد تكون ثابتة وهي النظر إلى الحكم على أنه القدرة على الافتكاح والنفاق وتبرير الأخطاء وبيع الأوهام.

#### ٧- ثنائية المشروع والمقدس

الصعوبة التي واجهت السلطة الجديدة تتمثل في العجز عن التوفيق بين مجتمع مدني يطالب بالحرية والقانون والديمقراطية وبين تيارات سلفية تشرع لمجتمع تحكم الشريعة كل تفاصيله، وفي ذات الوقت ظهور سلفية جهادية ترى في القوة أداة لتغيير المجتمع والحاكم، فإذا انحاز الحاكم إلى المجتمع المدني فهو لا يستطيع فرض أجنداته السياسية التي يزاوجها بالدين وذلك يفرض عليه أن يسحب تدريجيا بعض ما قام عليه المجتمع فيبدأ بالتضييق على الحريات ووضع حدود لا يمكن للثقافة وللإعلام وللإبداع تجاوزها، فالخروج عن الحاكم وعن المقدس يصبح جريمة مما خلق صراعا بين الشارع وبين ما يريد الحكام الجدد تأصيله من ثقافة جديدة تعيد التسلط بعنوان جديد والأخطر انه باسم الدين، وفي ذات الوقت صنعت هذه السلطة فنانيين وكتاب ومتقنين تابعين أصبحوا مدافعين عن السلطة الحاكمة حتى لو كانت تسير في منهج مناقض لطموحاتهم الذاتية، وهذا يمثل مشكلا حقيقيا لأن بعض مثقفي العهود السابقة كانوا سببا مباشرا وخفيا في تأصيل الاستبداد واللاعادلة، والحكام الجدد مطالبون بالوعي بأن السلطة ليست ترسيخا للمشروعية بالمديح وبالتزييف وبيع الأوهام بل بما تحققه للمجتمع وللبلاد من منجزات عجز عنها السابقون .

إن البحث عن الحلول للمشاكل المتعددة لا يكون ممكنا في صراع حزبي ضيق وفي حسابات سياسية وفي تبعية للخارج وسيطرة العنف والإقصاء والتخوين والتكفير لأنها تدل كلها على غياب ثقافة المواطنة الكاملة والحكم الفاعل والمثمر، واستمرار هذه المشاكل سيكون سببا في تآكل الثورات والعودة إلى الوراء ثقافة واقتصادا وسياسة وحرية والبقاء في حلقة مفرغة فيتواصل الوجود العربي حربا ضد طواحين الريح .